هموم صادرات المشروعات الصغيرة

حذر المشاركون فى ندوة تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مخاطر احتكار احدى الشركات لتسجيل البيانات على السلع التى تصدرها هذه المشروعات، ونبهوا الى ان سعر الفائدة المرتفع للقروض التى يقدمها الصندوق الاجتماعى للتنمية لهذه المشروعات يعوقها عن الانتاج فضلا عن التسويق والتصدير، وطالبوا بضرورة تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء بتخصيص ١٠٪ من مشتريات الحكومة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع وضع آليات محددة لضمان تنفيذ القرار، كما طالبوا بتعديل دور مكاتب التمثيل التجارى لتوفير فرص تصديرية للمشروعات الصغيرة.

فقد اثار بعض المشاركين فى الندوة مشكلة الباركود الدولى بتسجيل البيانات على السلعة بالعلامات الذى اصبح اجباريا وشرطا اساسيا ليس للتصدير فقط، بل للتسويق المحلى، وقالوا ان هذا النظام تحتكره شركة قطاع خاص فقط، وتغالى فى التكاليف.

وتساءلوا: لماذا لايصبح هذا النظام تحت اشراف الوزارة أو تحت اشراف اتحاد الغرف التجارية؟

ورد السيد ابو القمصان وكيل أول وزارة التجارة الخارجية قائلا ان هذا النظام بدأ تطبيقه منذ أكثر من عام ونصف العام ويتم التعامل به مع كل السلع فى الواردات والصادرات ولن يسمح بوضع هذا النظام فى مركز احتكارى، مؤكدا انه لابد من الشفافية التامة للنظام، وسيدرس متكاملا ليكون هناك الضمانات الكافية عند تطبيقه بمصر وفرضه على المستخدمين، حيث ستتم مراعاة مصلحة كل الأطراف وضمان عدم احتكار شركة واحدة له خاصة ان هناك نية لجعله الزاميا، وغالبا فانه سيتبع هيئة الرقابة على الصادرات والواردات.

وتساءلت احدى المشاركات: لماذا يتم تصدير الجلود الخام (الويت بلو) إلى ايطاليا، ولم لاتصنع فى مصر تحت اشراف إيطالى، حتى تزداد القيمة المضافة للمنتجات ولانصدر الجلود الخام بعدما تحدثه من تلوث للبيئة؟!

وأوضح السيد أبوالقمصان ان صادرات الجلود الخام تبلغ نحو مائة مليون دولار، فى مقابل صادرات صناعات جلدية تقدر بنحو أربعة ملايين دولار، هذا فضلا عن القناعة بان وضع اى قيد على تصدير أى سلعة حتى لو كانت مادة خاما ستترتب عليه آثار سلبية تنعكس على قدرة هذه الصناعة على مواكبة التطور والتحديث.

كما أثار المشاركون مشكلة التسويق الخارجى لمنتجات المشروعات الصغيرة، ونقص الخبرة التسويقية والبيروقراطية الادارية، ونقص التكنولوجيا، وندرة

هموم صادرات المشروعات الصغيرة

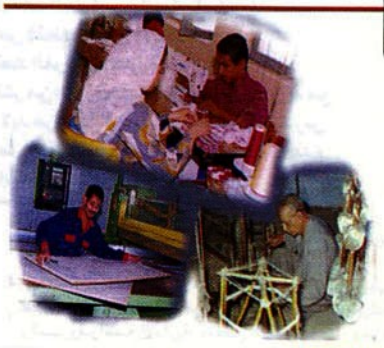

المعلومات حول الصناعات المحلية والخارجية المماثلة، مطالبين بتفعيل دور مكاتب التمثيل التجارى فى توفير فرص تصديرية للمشروعات الصغيرة.

وأشار اللواء محمد السعيد صالح رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للمعارض والأسواق الدولية الى انه تم افتتاح أول منظومة معلومات متكاملة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر بأرض المعارض، وتضم حصرا مبدئيا لنحو ٥٠٠ مشروع صغير مطلوب من مصر، ولاتتوافر له التكنولوجيا المناسبة.

وقال إن الهيئة قامت بعمل حصر شامل ودقيق لاحتياجات التمويل الخاصة بالمشروعات الصغيرة.

وأضاف ان الهيئة تدعم ثلاثة معارض حتى يشارك فيه اى مصدر صغير بالمجان شريطة ان تكون نسبة ٤٥٪ من سلعته من مكون محلى، وان تكون مطابقة للمواصفات القياسية.

وأوضح انه تم السماح لهذه المشروعات بتصدير منتجاتها لافريقيا للبيع بنظام البضاعة الحاضرة، وفقا لنظام هذه الدول، بما يسمح بتسهيل التسويق لهذه المشروعات.

وقال السعيد قاسم رئيس التمثيل التجارى انه يجرى حاليا دراسة بروتوكول تعاون مع الصندوق الاجتماعى لانشاء مايسمى بـ«البيت المصرى» بهدف عرض منتجات صغار المستثمرين من اصحاب المشروعات الصغيرة بهذه البيوت، التى سيتم انشاؤها فى أسواق الدول الأخرى بالتعاون مع مكاتب التمثيل التجارى.

وأشار إلى جهود الجهاز لمساندة هذه المشروعات، وذلك من خلال ادراجها فى جميع البروتوكولات والاتفاقيات الثنائية وتضمين البعثات الترويجية المصرية ممثلين لهذه الصناعات.

وأوضح السعيد قاسم انه اعتبارا من الشهر الجارى يمكن الحصول على القروض التصديرية التى يعدها التمثيل التجارى، فضلا عن دراسة تجارب الدول المختلفة، حيث تمت دراسة تجارب ١٦ دولة فى مجال المشروعات الصغيرة للاستفادة بها فى هذا المجال، كما تم تضمين صغار المستثمرين فى مجالس رجال الأعمال الثنائية ومنها مثلا مجلس الأعمار المصرى ـ البريطانى.

وأشار إلى وجود فرص تسويقية عديدة فى السوق الافريقية وهو مادفع الوزارة لافتتاح مركز تجارى فى داكار بالسنغال لخدمة منطقة غرب افريقيا، وجارى افتتاح مركزين آخرين احدهما فى شرق افريقيا والآخر فى جنوب افريقيا.

واكد د. نادر رياض عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات ان الاتحاد بصدد انشاء غرفة للصناعات الصغيرة لتكون بمثابة الراعى والممثل الرسمى للاتحاد فى كل ما يتعلق بالمشروعات الصغيرة.

وقال إن الاتجاه حاليا هو دعوة الحكومة لتخصيص جزء من مشترياتها الحكومية بنسبة ١٠٪ للصناعات الصغيرة مع منح هذه المشرعات بعض المزايا الخدمية والدعم الفنى والتجارى فيما يتعلق بتصميم المنتجات وتسويقها.

وأعرب عن امله فى ان تأخذ الصناعات الصغيرة دورها الفاعل مؤكدا اهميتها لضمان استمرارية الصناعات الكبيرة حيث انها صناعات مغذية للصناعات المتوسطة والكبيرة كما انها الوسيلة المثلى لتطبيق الدعم العادل للتوزيع المنتظم فى سوق العمالة والخدمات الاجتماعية.

الشفافية مطلوبة

وطالب نادر محمود عضو المجلس السلعى لمواد البناء والحراريات بتوفير المعلومات حول المشروعات الصغيرة والخدمات والمزايا الخاصة بها وعدم طبعها فى كتيبات ونشرات دورية يتم توفيرها بجميع الغرف التجارية المنتشرة بالمحافظات.واقترح تمويل الصناعات الصغيرة لشراء خطوط انتاج فائقة السرعة لتخفيض تكلفة القطعة نظرا لعدم قدرة صاحب المشروع الصغير على شراء الالات او تقديم ضمان مالى يغطى تكلفة شرائها لارتفاع ثمنها وطالب بان يتم تسليمها على سبيل الامانة لحين سداد قيمتها بالكامل.

وأشار نادر محمود إلى ضرورة تمويل المشروعات من خلال اتفاقيات المنح الدولية مثل المعونة الامريكية اوالكويتية بنفس الشروط والتى تنص على فترة سماح من سنتين إلى ثلاث سنوات بدون فوائد ومدة سداد تتراوح بين خمس وثمانى سنوات بفائدة الليبور، أوعلى الأقل حسب الاتفاقيات التى تصل إلى ٢٪ أو اقل.

وأضاف أن الصندوق الاجتماعى يمنح قروضا بسعر فائدة تصاعدية يبدأ من ٧٪ لمبلغ خمسين الف جنيه فقط ثم ٩٪ للمبالغ حتى مائة الف جنيه، ثم ١٢٪ حتى خمسمائة الف جنيه، وفترة سماح تتراوح بين ستة اشهر وسنة ولكنها محسوبة الفوائد.

وأوضح ان سعر الفائدة العالى التى تمنح به القروض لهذه المشروعات، يعد معوقا اساسيا للنهوض بها ولايتناسب مع خطة الدولة وطالب بتقليل التكلفة وانشاء مكتب تابع للبنك المركزى لتمويل هذه المشروعات لأن اموال الاتفاقيات حينما تمر بالبنوك يتم رفع نسبة الفائدة.

ويقترح نادر محمود تعديل الرقم الخاص برأسمال المشروع الصغير والمتوسط لانه عند تقييم الرقم باليورو يصبح ضئيلا مقارنة بنظيره فى المشروعات الصغيرة بالدول الأخرى وتعتبر المنافسة غير متكافئة ويحد من التعاون مع المشروعات الصغيرة فى الدول المتقدمة.

كما يقترح ابعاد قيمة التصدير من رقم المبيعات للمشروع الصغير، وتخصيص نسبة ٢٠٪ من الوعاء الضريبى للتطوير وزيادة حجم رأس المال.

وأكدت منال حسين مستشار وزير التجارة الخارجية للمشروعات الصغيرة ان الهدف الرئيسى للندوة هو توضح الية عمل الأجهزة والجهات العاملة فى مجال تنمية وضمان تمويل الصادرات والبيانات والمعلومات المتاحة لديها، وكيفية استفادة صغار ورجال الاعمال الذين لديهم فرص تصديرية من تلك الاجهزة والتعرف على تجارب صغار رجال الاعمال المصدرين.

وقالت إن الوزارة صاغت الاطار العام لسياسة متكاملة تجاه قضية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة قدرتها التنافسية حتى تستطيع تأدية دورها الريادى عن طريق اقتحام الاسواق العالمية والصمود امام المنافسة فى الاسواق.

واوضحت ان هذا القطاع امامه فرصة جيدة للتصدير ليس للسوق الافريقية فقط، بل لاسواق الاتحاد الاوروبى الذى يحتاج بالفعل إلى الصناعات والمشروعات اليدوية والحرفية التى تتميز بها مصر.

وأكدت ان هناك تعاونا بين جميع قطاعات وزارة التجارة الخارجية فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيث يستفيد هذا القطاع من خبرة الوزارة وامكاناتها فى التسويق والتيسيرات والسائدة المطلوبة لها.وأشادت بقرار رئيس الوزراء بتخصيص ١٠٪ من المناقصات الحكومية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مؤكدة أن هذه المشروعات تحتاج إلى الية مسيرة لمعرفة كيفية الاستفادة من هذا القرار المهم، الذى سيسهم فى الاعتراف بقدرتها وامكاناتها واستفادتها فى تقديم خدماتها وانتاجها وقالت إن الوزارة وضعت خطة حددت فيها الاهداف المطلوبة من جميع الجهات المعنية بتطويرها والاطار الزمنى لذلك، كما تم اعداد قاعدة بيانات عن الجهات التى تقدم الدعم الفنى والمالى لهذه المشروعات.

واكدت مستشار وزير التجارة الخارجية انه يجرى حاليا انشاء وحدة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهيئة المعارض هدفها الترويج والتنظيم للمعارض المتخصصة للمنشآت الصغيرة وتعريفها بكيفية المشاركة فى المعارض الخارجية وتوفير البيانات عن الجهات المانحة والدول التى تقام فيها هذه المعارض واسعارها وشروطها والامتيازات التى تطرحها هيئة المعارض، وتمثل هذه الوحدة واجهة ومركزا لتوفير المعلومات وتذليل العقبات امام اصحاب هذه المشروعات.

وقال اللواء محمد البنا رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ان دور الهيئة ينحصر فى تطبيق المواصفات القياسية على السلع المصدرة والمستوردة، بالإضافةإلى استخراج بطاقات التصدير والاستيراد.

وأوضح أنه لدى الهيئة ستة وعشرون فرعا، يتوافر بها الخبرات التى ترشد صاحب المشروع الصغير وتمده بمواصفات السلع، كما يوجد خبراء فى تطبيق هذه المواصفات ، والرقابة عليها وتقديم المعلومات اللازمة لصغار المصدرين، وتساعدهم فى ايجاد الحلول السريعة للمشكلات التى تواجههم.

نقطة التجارة

وأوضح سلامة عفيفى وكيل وزارة التجارة الخارجية أن نقطة التجارة الدولية تهدف إلى الترويج للمنتجات المصرية باستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة والتقليدية، ووصفها بانها همزة الوصل بين المصدر والمستورد، بالتعاون مع التمثيل التجارى وجميع قطاعات الوزارة حتى يمكن حل المشاكل التى تواجه المصدر وبالتالى تقليل التكلفة، ومعاونته فى فتح اعتماد مستندى ، وامداده بمعلومات عن النقل والتأمين، والجمارك، حيث يوجد بالمنطقة مندوبون عن تلك الجهات .وأشار إلى أن النقطة دخلت مجال التجارة الالكترونية، وتضع منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الويب سايت موضحا أنها تمد أصحاب هذه المشروعات بمعلومات عن المناطق الصناعية ومميزاتها وقواعد تخصيص الأراضى والتعريف بالاجراءات القانونية والإدارية لإنشاء المشروعات، والمشاركة فى دراسات الجدوى من خلال التعريف بالأسواق العالمية، والمساعدة فى إيجاد التمويل اللازم .

وأشار عمر الشناوى نائب مدير عام الشركة المصرية لضمان الصادرات إلى أن دور الشركة يتركز فى

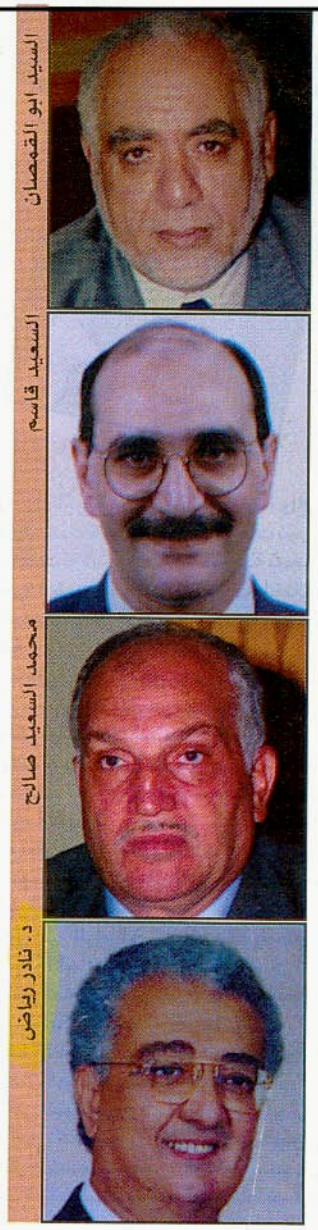

ضمان ودور حصيلة الصادرات لتنمية الصادرات المصرية، ولاسيما إذا كانت متعلقة بمصدرين جدد، لأن المنتج الصغير لابد أن يطمئن إلى إمكانية ضمان ورود حصيلة الصادرات وقال ان الشركة تأسست بموجب القانون ٢١ لسنة ١٩٩٢ لتشجيع وتنمية الصادرات المصرية ، والمعاونة فى تدعيم القطاع التصديرى الزراعى والصناعى والخدمى والتجارى، وذلك عن طريق ضمان عمليات تصدير السلع والخدمات الوطنية من الأخطاء التجارية وغير التجارية التى تحددها وثائق الضمان المعتمدة من إدارة الشركة وأكد أن أهمية شركات ضمان الصادرات على مستوى العالم تتجلى فى أن اجمالى حجم التجارة الخارجية التى تم تنفيذها فى عام ٢٠٠١ بلغ ٤٥٥ مليار دولار بضمان الشركات .

وأضاف عمر الشناوى ان مخاطر تمويل الصادرات تتضمن : مخاطر قبل الشحن وتتمثل فى عدم القدرة على التصدير أو عدول المستورد عن إتمام الصفقة، أما مخاطر ما بعد الشحن فتتمثل فى رفض استلام المستندات أو البضاعة، أو عدم وفاة المستورد بقيمة البضاعة.

وأوضح أن الشركة تعمل فى مخاطر عدم الدفع ، وليس المخاطر المادية، وبالتالى تغطى الشركة خطر عدم قدرة المستورد على الوفاء بالتزاماته، سواء كانت صادرات سلعية أو خدمية لاتتمثل فى حجم المشروع أو قدرة المصدر، وإنما الخطر يكمن فى المستورد الاجنبى ودور الشركة هو دراسة المركز المالى للمستورد، والاستعلام عن المستورد قبل اتخاذ قرار ضمانه من عدمه، وذلك عن طريق الاتصال بالجهات المختصة فى بلده وإذا كانت من الدول المتقدمة التى يتوافر لديها قواعد بيانات مثل أمريكا وكندا ، فالحصول على المعلومات عن المستورد بسهولة فى خلال يومين أو ثلاثة على الأكثر ولكن إذا كان فى دولة لاتتوافر لديها قاعدة بيانات فان الحصول على المعلومات يستغرق وقتا كبيرا

تشجيع الحكومة

وأكد حمدى موسى المدير العام الرئيسى لبنك تنمية الصادرات: أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تكتسب أهميتها من تشجيع الحكومة لها ودعمها ومساندتها، موضحا أن وزارة التجارة الخارجية خصصت خمسة ملايين جنيه فى بنك تنمية الصادرات لتمويل المصدرين وأضاف أنه يتم تمويل المشروعات التى تنتج سلعا تصديرية بميزة نسبية وتتراوح الأصول الثابتة التى تملكها المنشأة الصغيرة من ٢٥ ألف جنيه إلى ثلاثة ملايين جنيه، وتبيع من مائة ألف جنيه إلى ٤ ملايين جنيه ، وعدد العاملين يتراوح بين ١٠ ومائه عامل والحد الأقصى لقيمة التمويل نصف مليون جنيه للعملية الواحدة ، والسداد من وقت الدفع حتى اثني عشر شهرا.

وطالب حمدى موسى بمزيد من الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، لأنها تساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية، وأهم مايميزها الانتاجية، كما أنها صناعة كثيفة العمالة، ويمكنها استخدام آلات ومعدات مستعملة، وتتفوق فى بعض المجالات التى لا تتفوق فيها الصناعات الكبيرة، وتستطيع التغلب على الكساد لقدرتها على توظيف الأموال، وتنمية المجتمعات الريفية .

وأضاف ان دور الدولة يهدف للنهوض بالصناعات الصغيرة من خلال توفير المعلومات والبيانات الاحصائية لعمل دراسة جدوى دقيقة، وتهيئة المناخ العام امام الصناعات الصغيرة، ومنح حوافز ذات اثر فعال، مما يتطلب الجهد الحكومى الذى يتجه نحو المحليات.

قانون جديد

واشار المستشار الاقتصادى فاروق مخلوف وزير مفوض تجارى سابق إلى وجود العديد من المشكلات التى تواجه الصناعات الحرفية والتقليدية، وتتضمن: مشكلات مالية من ضرائب وجمارك وتمويل، ومشكلات تنظيمية: كغياب الإطار القانونى الشامل والاشراف المؤسسى الموحد والاجراءات الادارية، بالإضافة إلى مشكلات انتاجية وفنية فى الإرشاد والمواصفات والجودة والتكلفة، ونقص الخبرة التسويقية، والتكنولوجيا، وندرة المعلومات حول الصناعات المحلية والخارجية المماثلة والاسواق والتطور والمنافسة.

وطالب باعداد قانون شامل لكافة الصناعات الحرفية وسبل تنظيمها وتنميتها، وإنشاء مؤسسة خاصة للتمويل والدعم الفنى، وإقامة شركة تسويق رئيسية للمنتجات الحرفية داخليا وخارجيا، وإنشاء مركز لبحوث الصناعات الحرفية، وإعفاء مستلزمات إنتاج الصناعات الحرفية من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات وطالب بمنح إعفاءضريبى كامل لمدة خمس سنوات من بدء الانتاج، وتأسيس شبكة معلومات ترتبط بها الصناعات الحرفية، ونشر معاهد تأهيل ومراكز تدريب الحرفيين فى مصر، وإنشاء مراكز للتصميمات الصناعية والهندسية والفنية للصناعات الحرفية، وإقامة معارض دورية للمنتجات الحرفية.

وأكد فاروق مخلوف ضرورة دعم مشاركة المنتجين فى المعارض المحلية والخارجية، والترويج والتسويق لها، وتقديم التمويل الميسر للصناعات الحرفية من كافة مصادر التمويل الحكومية والمصرفية فى مصر، وتحديد مستويات للجودة ومواصفات قياسية للمنتجات الحرفية المصرية ومراقبة الالتزام بها.

وأكد أهمية تنظيم استفادة الصناعات الحرفية من البرامج الدولية والإقليمية المخصصة للصناعات الصغيرة والمتاحة لمصر، وفى مقدمتها : المشروع الدولى للمؤسسات الصغيرة فى منظمة العمل الدولية، وبرنامج البنك الدولى للصناعات الصغيرة والمتوسطة فى شمال افريقيا وتسهيلاته العالمية الجديدة لهذه المشروعات، وبرنامج البنك الإسلامي لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر والدقيقة الحجم وبرامج لتمويل التجارة ، برنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربى.

وطالب المستشار الاقتصادى بتخفيض التكاليف المصرفية لتمويل صادرات المنتجات الحرفية ودعم الدولة لفوائد التمويل التصديرى، وتسهيل وخفض أقساط ضمانات ائتمان التصدير للمنتجات الحرفية والتقليدية، وتحمل الدولة لتكاليف اشتراك الصناعات الحرفية فى المعارض الخارجية، وضبط وتحسين جودة مواصفات المنتجات الحرفية وخاصة التصديرية ومراقبة الالتزام بها.

وأشار إلى ضرورة زيادة نصيب الصناعات الحرفية فى خطة التنمية الخمسية، وموارد التمويل المخصصة لها، وإدماج المنتجات الحرفية والتقليدية فى استراتيجية تنمية الصادرات المصرية، ومنحها اولوية فيها، لما تتمتع به من مزايا نسبية وفرص للنمو والتوسع التصويرى.

قروض لتشجيع التصدير

وافق الدكتور «عاطف عبيد» رئيس مجلس الوزراء على تخصيص جزء من أول ميزانية مستقلة لصندوق تنمية الصادرات، اعتبارا من الشهر الحالى، لتأسيس مكاتب لاقراض صغار المصدرين من بنك تنمية الصادرات وفروعه.

وأوضح السيد أبو القمصان رئيس قطاع التجارة الخارجية انه يتم حاليا الاتصال بعدد من المؤسسات الدولية والمحلية المهتمة بتنمية المشروعات الصغيرة للوصول إلى منظومة متكاملة لعملية التسويق لمنتجات المشروعات الصغيرة بدءا من تسلم الانتاج وحتى تسويقه، بشرط الإلتزام بما يتم وضعه من مواصفات لإنتاج السلع المصدرة.

وأشار إلى صدور قراربضم قطاع الجلود والمنتجات الجلدية لبرنامج مساندة الصادرات اعتبارا من الشهر الحالى لرفع القدرة التنافسية والتصديرية للصناعات الجلدية.

وأضاف ان الوزارة ضمت ممثلين عن المشروعات الصغيرة فى المجالس السلعية النوعية للمشاركة فى صياغة السياسات الخاصة بزيادة القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة الصادرات ، وان الوزارة رصدت خمسة ملايين جنيه من البنك المصرى لتنمية الصادرات لتمويل العمليات التصديرية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، العاملة فى مجال الاثاث بتسهيلات ومميزات مشجعة.

تابعت الندوة :**تيسير متولى**